# دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

# The Role of the Investment Climate in Attracting Foreign Direct Investment in Algeria

**بن شاعة رضا** [1]

طالب دكتوراه/ مخبر دفاتر poidex / جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

ridacom1982@yahoo.com

**يوسفي رشيد** [2]

أستاذ.دكتور / مخبر دفاتر poidex / جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

youcefi20022002@yahoo.fr

قُدم للنشر في: 07.10.2022 , قُبِل للنشر في: 27.10.2022, نشر في:15.12.2022

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة الى استكشاف وعرض واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر وانعكاس ذلك في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.وهذا باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحليل جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر.

وتوصلت الدراسة الى أن الاجراءات المتخذة من طرف الجزائر فيما يتعلق بتحسين وتأهيل المناخ الاستثماري تبقى غير كافية، حيث شكلت طبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي عائقا ومثبطا لتحقيق بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر خاصة في القطاعات الانتاجية.

**الكلمات المفتاحية** : الاستثمار الاجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، جذب، الجزائر.

**تصنيف JEL: F21 ,E22**

**Abstract :**

This study aims to explore and present the reality of foreign direct investment in algeria and its reflection in the international indicators for assessing the investment climate, using the descriptive method and the analytical method to analyze the attractiveness of the investment climate in Algeria.

This study indicates that the measures taken by Algeria with regard to improving and rehabilitating the investment climate remain insufficient, as the nature of the rentier Algerian economy constituted an obstacle and discouragement to achieve an attractive environment for FDI, especially in the productive sectors.

**Keywords:** foreign direct investment; the investment climate; attracting; Algerian.

**Jel Classification Codes: F21 ,E22**

---

[1] المؤلف المراسل

## مقدمة:

شهد الاستثمار الاجنبي المباشر اهتماما كبيرا من أغلب دول العالم المتقدمة منها والنامية منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وهذا باعتباره عنصرا هاما من عناصر العولمة الاقتصادية ولما يوفره من تدفقات مالية تساهم بفعالية في زيادة تراكم رأس المال الحقيقي وإنعاش مختلف القطاعات الاقتصادية من خلال زيادة طاقتها الانتاجية والرفع من اداءها وكفاءتها.

ولأن الجزائر من بين الدول التي انتهجت النظام الرأسمالي مطلع التسعينات من القرن الماضي فقد عملت على خلق مناخ استثماري جاذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذا من خلال اصلاحات عميقة في شتى المجالات لعل أولها وأبرزها اصدار قانون القرض والنقد 90-10 الذي فتح الباب لدخول هذا النوع من الاستثمارات.

وانطلاقا من هذا الطرح وازدياد حدة التنافس بين الدول من أجل استقطاب أكبر حصة من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، تعمل الجزائر على توفير بيئة استثمارية ملائمة ومناخ استثماري مشجع على توطين الاستثمار الاجنبي المباشر.

وعلى هذا الاساس فإن اشكاليه هذه الدراسة تطرح على الشكل التالي:

**ما دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟**

وتندرج ضمن هذه الاشكالية جملة من التساؤلات الفرعية وهي:

ما هو واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟ وما مدى انعكاس جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر ضمن أبرز المؤشرات الدولية المعتمدة في قياس ملائمة المناخ الاستثماري في الجزائر لجذب المستثمرين الأجانب؟ وما هي سبل تحسينه؟

**فرضيات الدراسة:**

بناءا على المؤشرات الدولية المستخدمة في قياس مدى ملائمة مناخ الاستثمار لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فإن مناخ الاستثمار في الجزائر وبالرغم من الاصلاحات المتخذة إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب الذي يمكنها من استقطاب تدفقات هامة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر من جهة ومن البلد محل الدراسة من ناحية أخرى، إذ أصبح الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم آليات النهوض بالتنمية الاقتصادية وجلب التكنولوجيا المتطورة والرفع من كفاءة اليد العاملة المحلية الشيء الذي نتج عنه تنافس لحد الصراع بين الدول. ومن جهة أخرى فإن الجزائر دولة في حجم قارة لها من المؤهلات والمقدرات ما يمكنها من أن تصبح دولة رائدة في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

**منهجية الدراسة:**

للإجابة على الاشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحديد بعض المفاهيم الاساسية للاستثمار الاجنبي المباشر ثم التطرق الى المناخ الاستثماري في الجزائر على ضوء المؤشرات الدولية لمدى ملاءمة مناخ الاستثمار ثم محاولة إعطاء حلول من أجل تحسين مناخ الاستثمار.

## 1- مفاهيم عامة حول الاستثمار الاجنبي المباشر :

### 1-1) مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر:

الاستثمار الاجنبي المباشر هو ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الاستثمار المباشر) في اقتصاد آخر، وينطوي على وجود علاقة طويلة الأجل إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة[3].

[3]-لمؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2018، ص12.

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة[4].

## 2-2) أشكال الاستثمار الاجنبي المباشر:

هناك ثلاث أشكال أساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وهي كالآتي[5]:

**–الاستثمار الخاص**:يكون أساسا في قطاع المنتجات الاولية خصوصا النفطية والمحروقات، والذي حقق ارباحا ضخمة نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية بأقل الأثمان.

**–الإستثمار الثنائي**:مشاركة الدولة للمستثمر الأجنبي في المشروعات المقامة على اراضيها، فهي خليط لرؤوس الأموال المحلي والأجنبي.

**–الاستثمار الاجنبي المباشر في صورة الشركات متعددة الجنسيات**: تمثل الشركات المتعددة الجنسيات أكثر من 80% من الاستثمار الاجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، وقد أحكمت سيطرتها على أغلب الصناعات الكبرى خاصة التي تحتاج الى تكنولوجيا عالية، فهي تستثمر في جميع المجالات كالسياحة والزراعة والمصارف وغيرها.

## 3-2)أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر:

للاستثمار الاجنبي المباشر أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول النامية منها والمتطورة، يمكن ايجازها فيما يلي[6]

–توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الاموال الاجنبية لتمويل برامج خطط التنمية.

–الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي، وخلق طبقة جديدة من رجال الاعمال وذلك من خلال مساهمة أفراد المجتمع في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الاجنبية.

–تسهيل حصول الدول المضيفة على الثقافة الحديثة والأساليب التنظيمية والإدارية المتطورة.

–توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة.

–تذكية المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب ذلك من خفض الاحتكار وتحسين نوعية الخدمات والمنتجات.

–المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير بما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.

–الاسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الاموال الاجنبية ما يؤدي الى تخفيض حجم الاقتراض الخارجي.

–يعد من الوسائل المهمة في التعجيل بالنمو الاقتصادي للدول النامية.

## 4-2) محددات الاستثمار الاجنبي المباشر:

يرتكز مناخ الاستثمار على بيئات رئيسية نوجزها فيما يلي[7]:

**–البيئة السياسية**: يعتبر النظام السياسي للبلد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، بحيث يؤثر الاستقرار السياسي تأثيرا كبيرا على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر.

**–البيئة الاقتصادية**: يعتبر توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال أهم عوامل جذب الاستثمار الاجنبي وتدفق رؤوس الاموال وذلك للحصول على العائدات الكبيرة، إلى جانب توفر مستويات التنمية الاقتصادية والهياكل الاقتصادية.

---

[4]-نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية-مصر، الطبعة الاولى، ص15.

[5]-اسماعيل شلبي، الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشرن المؤتمر السنوي العاشر، ادارة الازمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس، 2005، ص348.

[6]-حسان خضر، الاستثمار الاجنبي المباشر:تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد32، الكويت، 2004، ص11.

[7]-حاتم القرنشاوي، تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص05.

**–البيئة القانونية والتشريعية:** وجوب وجود قوانين وتشريعات تكفل وتحفز المستثمر كالضمانات والتحفيزات والاعفاءات وغيرها.

**–البيئة الإدارية:** توفر أجهزة ادارية ذات كفاءة عالية لخلق بيئة ادارية جاذبة للاستثمار كتقليص الزمن وتفادي البيروقراطية.

## 3- واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

### 3-1) الإطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

لقد عرفت المنظومة القانونية المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر قفزة نوعية منذ مطلع العشرية الأخيرة من القرن العشرين وهذا كترجمة لتحول فلسفة الدولة من النظرة الاشتراكية الى الرأسمالية، ومنذ تلك الفترة تم سن مجموعة من القوانين قصد تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر واستقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وفيما يلي سنعرض باختصار لأبرز القوانين الصادرة في هذا الإطار كما يلي:

**–قانون القرض والنقد 90/ 10:** بالرغم من أن القانون 10/90 هدف الى تفعيل السياسة النقدية مما يعني بأنه ليس بقانون الاستثمار، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي:

–حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر.

–التخلي نهائيا عن شرط الشراكة بنسب محددة وإقرار امكانية تحويل الارباح لإعادة تحويل رأس المال.

–قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات التي تحدث مع الطرف الاجنبي.

–التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين والقطاع العام والخاص وبهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.

–وقد لعب المصرف المركزي دور هيئة الاستثمار في ظل هذا القانون باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين[8].

**–قانون الاستثمارات 12/93 المؤرخ في 05/ 10/ 1993:** تم اصدار هذا القانون من أجل ترقية الاستثمار تماشيا مع اشتراطات صندوق النقد الدولي، حيث جاء في الباب الخامس منه تحت عنوان الضمانات الممنوحة للاستثمارات ما يلي:

–يحظى الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الاجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الاشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتصل بالاستثمارات.

–يحظى جميع الاشخاص الطبيعيين والمعنويين الاجانب بنفس المعاملة مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الاشخاص من رعاياها.

–لا تطبق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم التشريعي الا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

–لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به، ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف.

–يعرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الاجنبي والدولة الجزائرية، إما بفعل المستثمر وإما نتيجة لإجراء اتخذته الدولة الجزائرية ضده، على المحاكم المختصة الا اذا كانت هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف أبرمتها الدولة الجزائرية، تتعلق بالصلح والتحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على اجراء الصلح باللجوء الى تحكيم خاص.

**–قانون الاستثمار لسنة 2001 المتمثل في الامر 01/ 03 المؤرخ في 20/ 08/ 2001:**

الجديد في هذا التشريع ما يلي[9]:

[8]–رايس حدة وكرامة ومروة، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة العالمية-دراسة تحليلية- مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12، 2012، ص66.

-المساواة بين المحليين والاجانب.

-الغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.

-انشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تظم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار واصدار تراخيص، وقد فتحت لها فروعا في الداخل وتنوي فتح فروع اخرى في الخارج، فهي شخصية معنوية لها استقلالها المالي وتقوم بـ:

--تقدم كل الخدمات الادارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار سواء للمقيمين أو غير المقيمين وتبلغهم بقرار القبول أو رفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوم من تاريخ ايداع الطلب.

--التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي يعتمدونها خلال فترة الاعفاء من بعض الضرائب والرسوم.

--تعنى المؤسسة بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي والسياحي والخدماتي وهذا الامر في غاية الاهمية لأن منح العقارات يتم بطريقة غير منسقة وواضحة في السابق.

--نشأ صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بإدارته ANDI يمول الامتيازات الملكية الخاصة أو الاستثنائية، والتشريع الجديد يسمح بإمكانية التنازل أو نقل الملكية للاستثمار.

**-الامر 06/ 08 المؤرخ في 15/ 06/ 2006**: جاء هذا الامر لتدارك بعض نقائص الامر 01/ 03 من خلال ادخال التعديلات التالية[10]:

-تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين والمرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الاستثنائي من مدة تصل الى ثلاثين يوما الى 72 ساعة فقط. وهذا من شأنه أن يخفف من ثقل الاجراءات الادارية التي يعاني منها المتقدمين بطلبات على مستوى الوكالة.

-تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الاجانب والمتعلقة بالمشاريع ذات الاهمية الكبيرة للاقتصاد الوطني الى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرون الاجانب على خلاف ما كان موجود في القانون السابق حيث كانت هذه المزايا محددة وموحدة لكل المشاريع.

-انشاء المجلس الوطني للاستثمار كهيئة عمومية أخرى لتسيير ملفات الاستثمار، حيث يتكون من ثمانية وزراء ويرأسه رئيس الحكومة. يسهر هذا المجلس على اعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على تطبيقها واقتراح التحسينات الضرورية من خلال قوانين المالية، كما أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعمل تحت اشراف المجلس الوطني للاستثمار.

وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الاهمية القصوى التي توليها الجزائر الى ملف الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الاجنبي المباشر بصفة خاصة.

مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة والموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

**-الأمر 16/ 09 المؤرخ في 03/ 08/ 2016**: وجاء لإعطاء اضافة حقيقية في مجال تشريعات الاستثمار قصد تحسين البيئة القانونية للاستثمار، وهذا القانون هو المعمول به حاليا، وقد تضمن ما يلي[11]:

-ضمان المعاملة المنصفة والعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثمارهم.

---

[9]-قويدري كريمة، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايدن تلمسان، 2011، ص64.

[10]-داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص148-149.

[11]-التجاني ربيعة، الاطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشروالاستثمار المنتج في الجزائر ما بين قانوني الاستثمار رقم 01-03 و 16-09 -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-. المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،العدد 02، ص325-326.

-ضمان استقرا أحكام القانون المعمول به.

-ضمان عدم نـزع ملكيـة المشـروع الاستثمـاري (الا في الحـالات المنصوص عليها فـي التشـريع المعمول به).

-ضمان تحويل راس مال المستثمر وعائداته وللحصص العينية المنجزة الخارجية وللمداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل.

-كل خلاف بين الدولة الجزائرية والمستثمر الاجنبي يخضع للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا إلا في حالة وجود اتفاقيات أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم.

-حق الشفعة للدولة على كل التنازلات عن الاسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الاجانب.

كما تطرق هذا القانون الى تشجيع الاستثمارات في النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية من خلال الاستفادة من التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به.

### 2-3) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الجزائر:

**جدول رقم (01): تدفقـات الاستثمـــار الاجنبـــي المباشـــر الـى الجزائـر في الفتـرة (1996-2020)**
**الوحدة (مليون دولار امريكي)**

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوات | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
| FDIالوارد | 80 | 30 | 00 | 00 | 00 | 270 | 260 | 607 |
| السنوات | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
| FDIالوارد | 292 | 280 | 1113 | 1065 | 638 | 885 | 1146 | 1888 |
| السنوات | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
| FDIالوارد | 1744 | 2632 | 2754 | 2301 | 2581 | 1499 | 1697 | 1507 |
| السنوات | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | | |
| FDIالوارد | -585 | 1637 | 1232 | 1466 | 1382 | 1125 | | |

**المصدر:www.unctasdtat.cnuced**

من خلال هذه الاحصائيات المعبرة عن حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى الجزائر نلاحظ أن التدفقات ضعيفة الى غاية سنة 1996 وهذا بالرغم من توجه الدولة الى النظام الرأسمالي والانفتاح على راس المال الاجنبي وهو ما تم ترجمته من خلال قانون القرض والنقد 90/ 10 والقانون 12/93 السابق شرحهما ولعل عدم الاستقرار الامني الذي غلب على تلك الفترة كان له التأثير البارز في احجام المستثمرين الاجانب عن المخاطرة بأموالهم. وابتداء من سنة 1997 الى غاية سنة 2000 عرفت التدفقات تحسنا طفيفا لم يختلف كثيرا عن السنوات السابقة وهذا راجع الى تبني الاصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي من خلال برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، ومن جهة أخرى الى التحسن النسبي الذي عرفه الوضع الامني.

أما الفترة التي تلت سنة 2001 فقد شهدت ارتفاع محسوس في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من 280 مليون دولار سنة 2000 الى 1113 مليون دولار سنة 2001 وهي السنة الموافقة لاصدار الامر 01/ 03 المتضمن اصلاحات مهمة لصالح استقطاب راس المال الاجنبي، بالاضافة الى بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم المصرية وخصخصة مركب الحجار.

بعد سنة 2001 عرفت التدفقات تذبذبا بين الزيادة والنقصان حيث بلغ أكبر قيمة له سنه 2009 بحجم 2754 مليون دولار وهذا بفضل التدفقات الحاصلة في قطاع المحروقات من خلال شركتي توتال TOTAL وباتريكس PATREX الفرنسيتين التي بلغ حجم استثماراتهما 1.436 اورو، ومن جهة اخرى الزام الحكومة الجزائرية البنوك وفروعها برفع رأسمالها من 2,5 مليار الى 10 مليار دينار وهو ما نتج عنه ضخ رؤوس اموال جديدة من طرف البنوك الاجنبية المستثمرة في الجزائر.

ومع حلول سنة 2012 انخفضت التدفقات حيث قدرت بـ 1499 مليون دولار وذلك نتيجة انخفاض التدفقات على المستوى العالمي بـ18,2 بالمائة وتطبيق قاعدة 49/51 التي فرضت على المستثمرين البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع.
وبحلول سنة 2016 عاد رصيد الاستثمارات الاجنبية الى الارتفاع حيث قدر بـ1636 مليون دولار وهي السنة التي عرفت اصدار قانون الاستثمار الجديد رقم 16/ 09 الذي تضمن تعديلات محفزة للاستثمار الاجنبي والمحلي على السواء، وابتداء من سنة 2017 الى غاية سنة 2020 فقد شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر احجاما معتبرة واستقرارا نسبيا.

### 3-3) مصادر الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر:

سنحاول من خلال الجدول التالي معرفة توزيع المشاريع الاستثمارية المنجزة في الجزائر حسب دول المنشأ، وهذا للوقوف على حجم الاستثمارات لكل منطقة من مناطق العالم والتباين النسبي الموجود بينها.

**جدول رقم (02): توزيع المشاريع الاستثمارية حسب دول المنشأ (من 2002 إلى 2017)**

| المناطق | عدد المشاريع | النسبة % | القيمة (مليون دج) | مناصب الشغل | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|
| أوروبا | 472 | 52,39 | 1.148.208 | 78415 | 58,70 |
| الاتحاد الاوروبي | 332 | 36,85 | 666.499 | 44646 | 33,42 |
| آسيا | 114 | 12,65 | 169.732 | 11761 | 08,80 |
| أمريكا | 18 | 02 | 68.813 | 3737 | 02,80 |
| الدول العربية | 262 | 29,08 | 1.057.257 | 34462 | 25,80 |
| إفريقيا | 06 | 0,66 | 39.686 | 609 | 0,45 |
| أستراليا | 01 | 0,11 | 2.974 | 264 | 0,20 |
| متعدد الجنسيات | 28 | 3,11 | 33.160 | 4.335 | 3,24 |
| **المجموع** | **901** | **100** | **2.519.831** | **133.583** | **100** |

**المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.com**

## 4- تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر:

بعد أن تطرقنا لبعض مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر خاصة ما تعلق بالتدفقات الواردة وكذا تطور التشريع المنظم لعملية الاستثمار، نحاول فيما يأتي تحليل انعكاسات هذه الجهود على مستوى مجموعة من المؤشرات والبيانات الدولية والإقليمية التي يلجأ اليها المستثمر الأجنبي لاتخاذ قراره بالاستثمار في هذا البلد من عدمه.

### 1.4 : مؤشر سهولة آداء أنشطة الأعمال:

يقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية مع التركيز على المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ويعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي والعالمي[12].

وفيما يلي جدول يتضمن ترتيب الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية لسهولة آداء الاعمال لسنتي 2019 و2020:

[12]-محمد ديري زاهد، ادارة الاعمال الدولية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص171.

**الجـدول رقــم(03): ترتيب الجزائــر ضمـن المؤشرات الفرعية لسهولة آداء الاعمال لـ 2019 و2020**

| المؤشرات الفرعية | الرتبة المسجلة عام 2019 | الرتبة المسجلة عام 2020 | التغير المسجل |
|---|---|---|---|
| بدء النشاط التجاري | 77.9 | 78 | 0.1 + |
| استخراج تراخيص البناء | 64.6 | 65.3 | 0.1 + |
| الحصول على الكهرباء | 71.9 | 72.1 | 0.7 + |
| تسجيل الملكية | 44.3 | 44.3 | 0.2 + |
| الحصول على الائتمان | 10 | 10 | -- |
| حماية المستثمرين الأقلية | 20 | 20 | -- |
| دفع الضرائب | 53.9 | 53.9 | -- |
| التجارة عبر الحدود | 38.4 | 38.4 | -- |
| إنفاذ العقود | 54.8 | 54.8 | -- |
| تسوية حالات الاعسار | 49.2 | 49.2 | -- |

**الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي arabic.doingbusiness.org**

نلاحظ من خلال مؤشر سهولة آداء الاعمال لسنة 2020 احتلال الاقتصاد الجزائري المرتبة 157 عالميا من بين اقتصاديات 191 دولة، وهذا بتحسن لا يكاد يذكر في الترتيب مقارنة مع سنة 2019 اين احتلت الجزائر نفس المرتبة ولكن بفارق 0.1 في التنقيط، وبتحسن طفيف في الترتيب مع سنتي 2018 و2017 أين كان الترتيب 166 و156 على التوالي.

وعليه فإن الجزائر لم تحقق قفزة من خلال هذا المؤشر في تهيئة مناخ سهولة الاعمال، لتبقى الأمور على حالها تقريبا وهذا ما جعل البنك الدولي يصف مناخ الاعمال في الجزائر بالوجهة الصعبة للمستثمرين.

### 4- 2) مؤشر الحرية الاقتصادية:

هو مؤشر لقياس درجة تدخل الحكومات في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، يصدر عن معهد "هيرتاج "بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت "منذ عام 1995، ويستند هذا المؤشر على 10 عوامل تشكل :السياسية التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية )، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات )، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد، السياسية النقدية (معدل التضخم )، تدفق الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، حقوق الملكية الفردية، التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية، أنشطة السوق السوداء، تمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية، ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية[13].

وحسب مؤشر الحرية الاقتصادية (Index of Economic Freedom 2022) فقد جاء ترتيب الجزائر مع الأواخر حيث احتلت المرتبة 167 من بين 177 دولة، وهذا بمجموع 45.8 نقطة لحساب هذا المؤشر، مما يعني تصنيفها ضمن البلدان ذات الحرية الاقتصادية الضعيفة[14]

13-عبد الكريم البشير، انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر-. الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات: الافاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ص08.

14-héritage.org/index/contry/algeria and éritage.org/index/ranking Récupéré sur Héritage foundation: (2022, 09 15)

كما أشار التقرير المعد في هذا الإطار أن الجزائر تأتي في المراتب الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بخصوص الحريات الاقتصادية، حيث احتلت المرتبة 13 من بين 14 بلدا، وصنف ذات التقرير الجزائر ضمن قائمة الدول الأكثر تقييدا للاقتصاد، وهذا لان الاقتصاد الجزائري لا يزال مرتبطا بمداخيل النفط وهذا بالرغم من كل الإصلاحات الاقتصادية التي باءت بالفشل.

### 3-4) مؤشر الشفافية:

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية او النظرة للفساد منذ 1995لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد، يحاول المؤشر عبر مجموعة من الماسحات ومصادر معلومات معتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثير في مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني[15].

وتتراوح قيمة المؤشر بين 0 (الأكثر فسادا) و100 (الأقل فسادا) وقد ضم 180 دولة في تقريره السنوي لـ 2021، والجدول الموالي يبرز وضعية الجزائر في اهم مؤشر تصدره منظمة الشفافية الدولية وهو مؤشر مدركات الفساد **CPI** وهذا للفترة من 2012 الى 2021.

**جدول رقم (04): تصنيف الجزائر في مؤشر مدركات الفساد للفترة 2012-2021**

| السنوات | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة (من100) | 34 | 36 | 36 | 36 | 34 | 33 | 35 | 35 | 36 | 33 |
| الترتيب | 105 | 94 | 100 | 88 | 108 | 112 | 105 | 106 | 104 | 117 |
| عدد الدول | 176 | 183 | 175 | 168 | 176 | 180 | 180 | 180 | 180 | 180 |

**الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على : www.transparency.org/cpi2021**

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن مؤشر مدركات الفساد في الجزائر لم يعرف تحسنا ملحوظا بل ظل يتراوح بين 33 و 36 نقطة من مجموع 100 نقطة هي الأقصى في هذا المؤشر وهذا بداية من سنة 2012 الى غاية سنة 2021، وبالرغم من التحسن الطفيف في الترتيب سنة 2013 أين تحصلت الجزائر على المرتبة 94 إلا أن باقي السنوات كان ترتيب الجزائر فوق المائة، وهو ما يبقي الجزائر ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وضمان الشفافية بالرغم من أهمية هذا المؤشر لدى المجموعة الدولية ورجال الاعمال الأجانب، ولعل هذا راجع لعمليات الاختلاس ونهب المال العام وسوء استغلال الوظيفة، الشيء الذي أعطى صورة سيئة الجزائر وعن مناخ الاستثمار فيها.

### 5-سبل تحسين مناخ الاستثمار

على ضوء المؤشرات الدولية السابق ذكرها، فإنه لابد للجزائر من إعادة نظر بجدية أكبر من أجل استقطاب المستثمر الأجنبي، وهذا بالعمل على تحسين مناخ الاستثمار بتوفير متطلباته الأساسية وشروطه الجاذبة، ويمكن اجمال هذه المتطلبات والشروط في النقاط التالية:

-تعزيز كفاءة الإطار التشريعي والمؤسسي من خلال توحيد التشريعات المنظمة للاستثمار في قانون واحد يتميز بالوضوح والاستقرار والشفافية، وتفعيل قوانين المنافسة ومنع الاحتكار وحماية الملكية الفكرية وبراءة الاختراع.

-إصلاح وعصرنة القطاع المالي وهذا بإعطاء مرونة أكبر لتحويل الأموال والحد من بيروقراطية التعاملات البنكية من خلال عصرنة وسائل الدفع وإيجاد سوق أوراق مالية تفي بطموحات المستثمرين على غرار الدول المتقدمة.

[15]-محمد ديري زاهد، مرجع سابقن ص174.

-إرساء معالم الحوكمة لمحاربة الفساد وهذا من خلال تحسين عمل المؤسسات وتحقق الإدارة الرشيدة من خلال الفصل بين السلطات والتوزان بينها، وإقرار مبدا المساواة والشفافية والمسائلة وسيادة القانون واستقلال القضاء.

- تنمية العنصر البشري وتوعيته والرفع من قدراته وهذا من خلال برامج تكوين متخصصة وموجهة.

-توفير مجموعة متكاملة من الخدمات الاستشارية وهذا قصد اتخاذ قرارات صائبة واستشراف دقيق.

-توجيه الحوافز الضريبية نحو القطاعات التي تحتاج الى تنمية وتنعدم فيها الخبرات على مستوى المحلي.

-التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي

-توفير البنية التحتية اللازمة وتطوير الهياكل القاعدية لاسيما ما تعلق بتدفق السلع والخدمات، المعلومات، الأشخاص، المياه، الكهرباء، المواصلات السلكية و لاسلكية وغيرها.

-معالجة مشكلة العقار الصناعي من ناحية الوفـرة ومن ناحية تسهيـل وتبسيـط إجراءات الاستفادة منه.

-تحسين وتطوير طرق وأساليب الترويج الى الاستثمار في الجزائر وهذا بتعيين هيآت خاصة بالترويج والدعاية لها امتداد على المستوى الدولي.

**خـاتمـة**

اغلب دول العالم تجعل من أولوياتها تهيئة مناخ الاستثمار من خلال سن قوانين محفزة له والرفع من كفاءة المحددات الاقتصادية، السياسية والإدارية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

من خلال هذا البحث ركزنا على استكشاف دور المناخ الاستثماري للجزائر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال التطرق الى تطور الإطار التشريعي للاستثمار في الجزائر وهذا انتهاء عند اخر تعديل بموجب الأمر 09/16 المؤرخ في 03-08-2016، كما تطرقنا الى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر حتى سنة 2020، وكذا المصادر المختلفة لهذه التدفقات، وأخيرا قمنا بتحليل مناخ الاستثمار وفق بعض المؤشرات المختصة والتي تحظى باحترام صانعي السياسات والمستثمرين حول العالم.

وكنتيجة فقد عرفت تدفقات الاستثمار نتائج سلبية قيمتها 585 مليون دولار امريكي سنة 2009، وهذا بالرغم من الإصلاحات القانونية التي لازالت (بالإضافة الى المحددات الأخرى) غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية، كما ان المؤشرات الدوليـة التي قمنا بإدراجها في بحثنا كلهـا أجمعت ان منـاخ الاستثمـار في الجـزائر غير محفز.

وبالتالي يجب إعادة النظر كليا وجذريا في السياسات المنتهجة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا من خلال المقترحات التي تم أدراجها في اخر البحث ولعل أبرزها الحد من البيروقراطية الإدارية وهذا بعزل الإدارة عن التدخل في قرارت الاستثمار واصتصدار قانون موحد للاستثمار.

**قائمة المراجع :**

**الكتب:**

-نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، (2014)، محددات وضمانات جذب الاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية-مصر، الطبعة الاولى.

-محمد ديري زاهد، (2001)، ادارة الاعمال الدولية، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

**المذكرات:**

-قويدري كريمة، (2011)، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايدن تلمسان.

-داودي محمد، (2012)، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر حالة الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

**مقال في مجلة:**

-حسان خضر، (2004)، الاستثمار الاجنبي المباشر:تعريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد32، الكويت.

-رايس حدة وكرامة ومروة، (2012)، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة العالمية-دراسة تحليلية- مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد 12.

-التحاني ربيعة، (2021)، الاطار التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المنتج في الجزائر ما بين قانوني الاستثمار رقم 01-03 و 16-09 -دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار-. المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسية،العدد 02.

**مقال منشور في ملتقى:**

-اسماعيل شلبي، (2005)، الاثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر، المؤتمر السنوي العاشر، ادارة الازمات والكوارث البيئية في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية المعاصرة، جامعة عين شمس.

-حاتم القرنشاوي، (2006)، تجارب عربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر.

-عبد الكريم البشير، (2008) انعكاس المخاطر القطرية على الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر-. الملتقى الدولي الثالث حول استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات: الافاق والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف

**مواقع الانترنيت:**

-héritage.org/index/contry/algeria and éritage.org/index/ranking récupéré sur Héritage foundation le 15-09-2022 .
-arabic.doingbusiness.org récupéré le 10-09-2022.
-www.andi.com
-www.transparency.org/cpi2021 récupéré le 11-09-2022.

**تقارير:**

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2018.